**الرد على استبيان اللجنة الاستشارية المعنون:" القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والبنات"**

شهد الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية للمرأة تزايداً وعمقاً في السياق التشريعي فقد طورت القوانين والتشريعات في دولة قطر باتجاه دعم الأسرة القطرية وتماسكها وحماية أفرادها والحفاظ على قيمها الأصيلة مع مواكبة التطور وروح العصر وبصفة خاصة في تحديث التشريعات الخاصة بحقوق الإنسان واستحداث وتطوير التشريعات التي تحمي حقوق المرأة وقد امتدت مظلة هذا الاهتمام لتشمل الاهتمام بمشاركة المرأة القطرية في الآليات الأممية لحقوق الانسان.

تقوم إدارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية بدراسة الشواغر المتاحة في أجهزة حقوق الإنسان مثل اللجنة الاستشارية وهيئات المعاهدات، والمنظمات الدولية الأخرى وتقوم بتعميمها على المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لتقديم مرشحيهم في المجالات المختصة آخذة بعين الاعتبار تشجيع الخبرات النسائية على التقدم للترشيح بناءً على السياسات الوطنية التي تم ذكرها آنفاً. كما تتولى بعد ذلك عملية حشد الدعم للمرشح.

وتشغل المرأة القطرية مناصب دبلوماسية في بعثات الدولة في الخارج، بالإضافة إلى عضوية النساء في العديد من المنظمات الدولية، لا سيما تلك العاملة في مجال حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية. منها على سبيل المثال:

* المقرر الخاص المعني بالإعاقة في الأمم المتحدة الشيخة حصة بنت خليفة آل ثاني خلال الفترة من 2003 إلى 2005.
* المبعوث الخاص للأمين العام لجامعة الدول العربية لشؤون الإغاثة الإنسانية الشيخة حصة بنت خليفة آل ثاني منذ عام 2013 وحتى الوقت الحالي.
* عضو في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، الشيخة غالية آل ثاني، وسعادة السفيرة علياء آل ثاني خلال الفترة 2003-2006.
* عضوية اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، السيدة نور المالكي الجهني، ومن ثم الدكتورة بخيتة الدوسري خلال الفترة 2003- 2006.
* عضو لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الدكتورة آمنة السويدي خلال الفترة 2009-2012.
* عضو اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بالأمم المتحدة، الدكتورة شيخة المسند والتي بدأت يناير 2020.

كما أن الوفود الدائمة لدولة قطر تقوم بالشراكة مع وفد نيوزيلاندا بتيسير المشاورات الدولية حول مشروع قرار بشأن الترتيبات التنظيمية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي سينعقد احتفالاً بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة - بكين +25 في سبتمبر عام 2020، والذي اعتمدته الجمعية العامة الشهر الماضي.

وانطلاقاً من التزام دولة قطر بتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن وأجندة الشباب والسلام والأمن على المستوى الدولي، فإنها ستستضيف في الدوحة في العام 2020 المؤتمر الدولي الثاني لمشاركة الشباب في مسارات السلام، الذي سيركز على بحث سبل تعزيز دور النساء الشابات في عمليات السلام.

كما تدرس إدارة المنظمات بالتعاون مع الوفود الدائمة لدولة قطر والإدارة المختصة لترشيح عدد من النساء القطريات في الشواغر المتاحة مثل لجنة اتفاقية حقوق الطفل، واللجنة الاستشارية التابعة لمجلس حقوق الانسان ونظام الإجراءات الخاصة.

ذلك إضافة إلى أن المرأة القطرية تتولى المناصب القيادية العليا في مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني. وتشارك عدد من السيدات في مجالس إدارة المجالس العليا والمؤسسات والهيئات الحكومية، إضافة إلى مشاركتها في عضوية اللجان الدائمة التي تقوم بوضع السياسات والاستراتيجيات كاللجنة الدائمة للسكان، واللجان المؤقتة التي تقوم بوضع التشريعات المختلفة.

ومن التحديات التي واجهت دولة قطر في التقدم للترشيح في المناصب الدولية عادةً الدوافع السياسية من بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي تتخذ من النزاعات الإقليمية حائلاً دون حصول المرشح على المنصب الدولي، وتدعو دولة قطر اللجنة الاستشارية للنظر في اتخاذ الحلول العاجلة لتمكين النساء القطريات من الحصول على الشواغر المتاحة.